مجلس الوزراء يقر ضوابط تمديد خدمة العاملين وتخصيص مليار ونصف المليار ليرة للمتضررين من الحرائق

الموافقة على انضمام سورية لمبادرة «كوفاكس» لتأمين لقاح كورونا وتأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في «توليد حلب»

هناء غانم

جملة من القضايا ناقشها مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس المجلس حيث أقر أسس وضوابط تمديد خدمة العاملين في الدولة ممن بلغوا السن القانونية، حيث يتم في حالات الضرورة القصوى التمديد لمدة عام واحد قابل للتجديد للعاملين من الفئة الأولى بقرار من رئيس مجلس الوزراء، في حين يتم التمديد للعاملين من الفئتين الثانية والرابعة بقرار من الوزير المختص لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد.

وحدد المجلس الوظائف والاختصاصات النوعية التي يحق لها التمديد، وكلف الوزارات حصر احتياجاتها للنصف الأول من العام الجاري من العاملين المطلوب التمديد لهم ليصار إلى دراستها وإقرارها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، على أن يقوم الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بمتابعة تنفيذ هذا القرار.

وخلال الجلسة وافق مجلس الوزراء على عقد إعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في محطة توليد حلب، على أن يتم وضع إحدى المجموعتين في الخدمة من نهاية العام الجاري، ومن المتوقع أن توفر المجموعتين ٤٠٠ ميغا واط الأمر الذي سيسهم في تحسين واقع القطاع الكهربائي في محافظة حلب.

كما وافق المجلس على انضمام سورية لمبادرة «كوفاكس» عبر منظمة الصحة العالمية بعد حل بعض التقاط العالقة، لتأمين اللقاح الآمن ضد فيروس كورونا بالسرعة الممكنة، وكلف وزارة الصحة اتخاذ ما يلزم من إجراءات بهذا الخصوص مع استمرار التفاوض مع الدول الصديقة لاستجرار اللقاح وتأمينه للمواطنين، مؤكداً على التشدد في الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا.

كما قرر مجلس الوزراء تخصيص مليار و٥٦٠ مليون ليرة إضافية لاستكمال صرف مستحقات المزارعين المتضررين من الحرائق والمقبولة طلبات اعتراضهم.

وزير الزراعة محمد حسان قطنا أكد لـ«الوطن» أنه تقدمت إلى وزارة الزراعة عدة اعتراضات على اللجان التي جردت الأضرار بالمبالغ المستحقة للفلاحين جراء أضرار الحرائق وتم التأكد من الموضوع وتبين أن الفلاحين معهم كل الحق وتم إحصاء الأضرار وتحديد مبلغ ١,٥٦٠ مليار لتوزيعها وتمت الموافقة عليه من الحكومة لتوزيعها على الفلاحين حسب المساحة وعدد الأشجار المتضررة حيث يتم إعطاؤهم ٥٠٪ من المبلغ والباقي على مدار السنتين القادمتين.

وزير الكهرباء غسان الزامل في تصريح له قال: إنه في سياق الدعم الحكومي المقدم تمت إعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في محطة توليد حلب الحرارية باستطاعة ٤٠٠ ميغاواط وبكلفة ١٢٣ مليون يورو، ومن المتوقع وضع المجموعة الأولى بالخدمة بعد أقل من ١٢ شهراً.

حيث تم توقيع عقد لإعادة تأهيل مجموعتي التوليد مع احدى الشركات من الدول الصديقة بحضور وزير الكهرباء والمعنيين في الوزارة وممثلي الشركة المنفذة وستتم المباشرة في العمل بداية الأسبوع المقبل.

وأكد الزامل أن هذا العمل يأتي في إطار المساعي المستمرة من وزارة الكهرباء لإصلاح كامل محطات توليد الكهرباء التي خربها الإرهاب وذلك ضمن إستراتيجيتها في إعادة تأهيل كامل مكونات المنظومة الكهربائية على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تعانيه بلدنا.

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون إحداث مصارف التمويل الأصغر الذي يسهم في تشجيع عمل مؤسسات التمويل الصغير ومنحها المزيد من المحفزات لتوسيع أعمالها ودعم مراكزها المالية وزيادة عددها لتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، كما ناقش مشروع قانون البيوع العقارية الذي يهدف إلى إيجاد استقرار في سوق العقارات وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.

وأكد رئيس مجلس الوزراء خلال الجلسة ضرورة التوجه إلى تطبيق برامج الأرشفة الإلكترونية للوثائق في الوزارات والمؤسسات التابعة لها وذلك في إطار تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

وجدد المجلس التأكيد ضرورة التشدد بمراقبة الأسواق وضبط الأسعار وضمان توفر السلع الأساسية للمواطنين بعيداً عن الاحتكار، إضافة إلى تضافر جهود الجهات المعنية لضمان توزيع المازوت المنزلي للمواطنين وضرورة تحلي لجان المحروقات بروح المبادرة وحسن إدارة الموارد المتاحة وتوزيعها وفق حاجة كل محافظة بما يمنع حدوث التجاوزات والمخالفات.

١,٢ مليون حساب مفتوح لدى العقاري

٤٤,٩ ألف حساب فتحها المصرف للبيوع العقارية

علي: نعمل في ظروف قاسية لكننا حققنا أرباحاً وكافحنا الفساد

عبد الهادي شباط

صرح المدير العام للمصرف العقاري مدين علي أن العدد الإجمالي للحسابات المفتوحة لدى المصرف نحو ١,٢ مليون حساب (قديم حديث)، وأن هذا يساعد في دفع وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني في سورية، بينما بلغ عدد حسابات البيوع العقارية المفتوحة ٤٤,٩ ألف حساب مصرفي نهاية العام الماضي (٢٠٢٠).

واعتبر علي أنه رغم الظروف القاسية والصعبة التي تواجه عمل المصرف فقد حقق أرباحاً جيدة خلال العام الماضي بعد أن تم تشكيل المؤونات المطلوبة للديون المشكوك في تحصيلها، وتم إنجاز الربط بصورة نهائية مع الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية، وتم إطلاق الخدمة بالتنسيق والإشراف من مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، وأن ذلك يساعد السلطات النقدية في التحكم بإدارة الكتلة النقدية والسيولة، وسيخفف من الحاجة للنقد كما سيخفف من إتلاف العملة بسبب الاستعمال، وسيساعد في الحد من بعض مظاهر الفساد والابتزاز التي قد يتعرض لها المواطن.

كما بيّن أنه تم استكمال توزيع وتركيب الصرافات الموردة حديثاً في جميع المحافظات السورية من دون استثناء، وهذا كله كان له دور كبير في حل مشكلة الصرافات وعملية تقبيض الرواتب والأجور، وبذلك أصبح عدد الصرافات حوالى ٣٠٠ صراف. وأن المصرف قام بتوزيع ١٥٠ نقطة بيع في المراكز البريدية في المحافظات السورية والمناطق «ريف ومدينة» وذلك لتسهيل وتمكين المواطنين من قبض رواتبهم عن طريق أقرب مركز بريد للمواطن ما يوفر عليه أعباء وتكاليف الانتقال النفسية والمادية إلى المدن الرئيسية أو المحافظات (نقاط البيع خيار إضافي للقبض عن طريق الصرافات وليس بديلاً منها) وتم العمل على تدريب عدد من الموظفين في البنك بموجب برنامج تدريب وتأهيل لدى معهد التدريب المصرفي.

وإن المصرف العقاري كباقي مؤسسات الاقتصاد السوري «الخدمية والإنتاجية» تعمل في ظروف عمل قاسية جداً جراء العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية وظروف كورونا التي انعكست على وتائر العمل وعمليات الإقراض، التي توقفت لبعض الأشهر وعدم توافر الاعتمادات المالية الكافية إضافة لنقص الكوادر البشرية تحديداً من الفئة الأولى والرابعة «سائقين وعمال تغذية» ونقص في عدد السيارات لزوم عمليات التغذية وتقادم المنظومة التقنية والتكنولوجية الخاصة بالمصرف وانتهاء العمر الزمني لبعضها وكل ذلك مع حالة من الركود الاقتصادي الشديد الذي يسيطر على الاقتصاد السوري والانخفاض في سعر صرف الليرة السورية والمجدولة، حيث أنجز المصرف معظم ملف القروض المتعثرة عبر تسوية القروض المتعثرة الكبيرة عبر المتابعة والعمل على التوازي على عدة خيارات وإجراءات لتحصيل الديون وأنه حالياً يتم العمل على استكمال ما تبقى من هذا الملف.

انقطاع الكهرباء ونقص السيارات وقلة الكوادر أعداء العقاري

سحب ١٦ مليار ليرة كل شهر كرواتب

يسرى ديب

٢٧٠ صرافاً آلياً شغالاً من بينها ١٠٠ جديد في الخدمة وتحمل العبء الأعظمي، لا يتحمل وضع المواطن المزيد من الانتظار على الصرافات.. ولكن ما يحصل أن طوابير الحصول على راتب لن يكفي لأكثر من بضعة أيام لا تقل عن مئيلاتها من طوابير الحصول على الخبز، أو دفع الفواتير... الخ.

مدير الدفع الإلكتروني في البنك العقاري المهندس سامر سليمان يقول لـ«الوطن»: إن عدو عملهم الأول هو انقطاع الكهرباء، وإن المشكلة في الكهرباء وليس الصرافات رغم نقص عددها لأنهم لا يستطيعون تشغيل الصراف دون كهرباء.

أضاف سليمان: إن عدد الصرافات في التجاري والعقاري لا يتجاوز ٧٠٠ صراف في حين الحاجة الحقيقة للبلد لا تقل عن ٥ آلاف صراف، ويجب أن تكون حصة دمشق وريفها لا تقل عن ٢٠٠٠ صراف!

وبين سليمان أن الكتلة الموطنة للرواتب حالياً تبلغ ١٦ مليار ليرة في الشهر، ومع الرواتب والمنحة تم تقبيضها مرتين.

حلول بديلة

وأضاف المهندس سليمان: إنه ضمن سياسة البحث عن حلول بديلة لنقص الصرافات تمكنوا من نشر ١٥٠ نقطة بيع تكافئ الصراف في المؤسسة السورية للبريد، في كل المحافظات السورية بما فيها دير الزور والحسكة، وأن أكبر عملية سحوبات تتم في السحوبة وصحنايا والسيدة زينب أيضاً، ويرى أن هذه الطريقة تسمح لحامل بطاقة الصراف العقاري بالحصول على قناة إضافية لاستلام راتبه إضافة للصراف.

مشكلة أخرى

ومن المشاكل الإضافية أيضاً التي تتسبب بالازدحام مشكلة التغذية النقدية، كما يقول مدير الدفع الإلكتروني، فالصراف الذي يفرغ من النقود يحتاج إلى تعبئة، وهذه العملية تحتاج إلى وقت لا يقل عن الساعة، وغالباً المواطن لا يقتنع بمبرر التغذية عندما يجد الصراف متوقفاً، فهنالك صرافات تفرغ في ذات اليوم رغم أن مخصصاتها تصل إلى ١٢ مليون ليرة، والقصة أن شخصاً واحداً يغذي ٥ صرافات، وفي كل فرع ١ إلى ٢ موظف للتغذية في حين عندما يتبع للفرع ٣٠ صرافاً فيجب ألا يقل عدد الأشخاص عن ٥-٦ أشخاص، وقد سبق لهم أن رفعوا كتباً إلى وزارة المالية بهذا الشأن، ولكن لا يوجد كوادر بشرية ولا سيارات للخدمة، وأنهم يحتاجون إلى سيارة مخصصة لنقل الأموال مع سائق.

لذلك يمكننا القول: إن العملية التي تتم تعطي نتائج ممتازة ضمن الإمكانات الحالية، كما يضيف سليمان، خاصة إذا حسبنا أن حجم السحوبات اليومية مع الصرافات يقارب المليار ليرة، وهنالك صرافات يتم تغذيتها بمبالغ تصل إلى ١١ مليون ليرة في اليوم وتفرغ، وتصبح بحاجة إلى تغذية في اليوم التالي.

ويرى سليمان أن الإقبال على مراكز السورية للبريد أقل من المطلوب، وطلب من الناس مراجعة مراكز السورية للبريد، وتوفير أعباء الوصول إلى دمشق، خاصة من مناطق كجديدة عرطوز وجرمانا وصحنايا وسعسع، لاسيما أنهم يصلون المدينة في أوقات الذروة.

وعما يعوق ترميم النقص في الصرافات؟

قال سليمان: إن الأمر يحتاج إلى مليارات، وإلى قرارات من الجهات العليا، وأكد أن جميع الجهات المعنية تعلم الوضع المتهالك للصرافات القديمة والتي يستثمرونها بأقصى ما يمكن.

وعن نصيحته للمتكدسين في الطوابير للحصول على الراتب قال سليمان إن تجنب التوافد في فترة الضغط والذروة وهي من الساعة العاشرة وحتى الواحدة ظهراً سيقلل من الازدحام، كما أن الاعتماد على منافذ السورية للبريد سيخفف كثيراً من الضغط أيضاً، وتساءل عما يمنع سكان منطقة جديدة عرطوز مثلاً من الحصول على رواتبهم من نقاط البيع في السورية للبريد، إذ إنها ما زالت غير فعالة كما ينبغي هنالك، في حين هنالك عمليات جيدة في الحسكة، ومثلها في الصنمين، في حين في منطقة القصاع فهناك عمليتان اليوم فقط! وذكر أن هذه الخدمة بذلت جهود كبيرة ونفقات كثيرة لتقديمها كخدمة إضافية، وختم بالقول إنهم يعملون بأقصى ما يمكن عمله ولم يقصروا.

فوق الطاولة

هني الحمدان

أشعر أن الدنيا بخير...!

هل انقلبت الحال وأصبحنا نخاف البشر؟ وهل أصبحنا ضحايا طمع أصحاب سلوكيات مضطربة وغير طبيعية، انقلبوا وحوشاً بشرية، لمجرد حبهم «غبّ العملة»، وتحقيق نهم نفوسهم المريضة؟ فلا يشبعون ولو ملؤوا بطونهم وخزائنهم من رقاب العباد وسيبقون فاغري أفواههم مطالبين بالمزيد مهما كانت السبل، يمارسون سلوكياتهم المريضة علناً ضد عباد أرهقتهم المعيشة وأعباؤها الثقيلة، لا حول لهم ولا قوة، والأدهى أن بعض هؤلاء الذين يخاف منهم العباد يتنافسون بألعيبهم في «تشليح» البشر وامتصاص دمائهم كما العلق، يسخرون ويضحكون على حين الضحايا يتشوّقون لرؤية سلعة أو حاجة من احتياجات أكلهم اليومي انخفض سعرها ولو بليرات قليلة، ويفرحون كثيراً عند حصولهم على حاجة أساسية من المفروض أن تكون مؤمنة بأيسر السبل وأرخص الأسعار!

متلاعبون يغشون في تجارتهم وفي خدماتهم، ويسطّرون أسعارهم الجهنمية كما يحلو لهم، يسرقونك في وضح النهار وعلى مرأى الجميع من دون وازع من ضمير أو أخلاق، وكأن «البخششة» صارت أمراً اعتيادياً.

في الأسواق يغشون بالسلع ويرفعون الأسعار بلا رقيب أو حسيب أو أي معالجة رادعة، في محطات الوقود أفلام وحكايات، قاسمها المشترك السمسرة و«تمشية» الحال بالعملة، للظفر بتنكة بنزين، ذلك الحق المكتسب والمقونن ببطاقة يقال إنها ذكية! فلم يبقَ مجال للأخلاق والعلاقات والواسطات، فقط لغة الجيب و«الفلوس» هي الكلمة الفصل ودون ذلك لا قيمة لك كائناً من تكون..!

أمام الأفران فيلم ذو نكهة خاصة، طوابير مصطفّة بانتظام منذ ساعات الصباح الباكر، وبعد دفش وترقّب تنال المبتغى مظفراً وكأنك خارج من حلبة مصارعة وقد حصلت على خبز لا يحمل في بعض الأوقات سوى اسمه، أما مواصفاته فحدث ولا حرج، فمن ارتفاع نسبة الرطوبة إلى غيرها من المفاجآت، في وقت كثرت القرارات الرسمية والتصريحات بأننا سنحاسب وسنغلق وو..!

حالة خانقة بالفعل.. تأمل ألا تطول فصولها كثيراً، فما إن نخرج من أزمة حتى ندخل مضطرين بتفاصيل أخرى، وتأتيك التصريحات من بعض المسؤولين لتشعل فتيل البارود، وتصدمك بما تحمله من جرثيات لا تنم عن صلة بالواقع وربما من الصعب تحقيقها!

وزير الزراعة لـ«الوطن»: ٢ بالمئة فقط من الكميات المصدرة لمصر من التفاح تم رفضها

الوطن

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» أنه يتم البحث عن الآليات والإجراءات الملائمة لضمان وصول المنتجات السورية إلى كل الدول المصدرة ولاسيما مصر منوهاً بأن هناك إجراءات يجب اتباعها لضمان جودة المنتجات التي يتم تصديرها بحيث تتوافق هذه المنتجات مع المواصفات القياسية في الدول المستوردة لها وليس فقط مع المواصفات القياسية الموجودة في سورية وتسعى الحكومة لحل الموضوع بالتنسيق مع الجانب المصري.

وحول قضية التفاح السوري الذي تم إيقافه في مصر قال: إنه تم إعلامنا أن هناك كميات من التفاح السوري موجودة على الحدود المصرية لم يسمح بدخولها إلى مصر لأن نتائج التحليل التي قام بإجرائها الجانب المصري تقول إن هناك بقايا للمبيدات على الثمار موضحاً أن الجهة المعنية بهذا الموضوع هي مؤسسة سلامة الغذاء بمصر لافتاً إلى أنه تم التواصل مع وزير الزراعة المصري وهيئة سلامة الغذاء ومع السفير والجهات المعنية لبحث أسباب المشكلة علماً أن المصدرين لديهم شهادات تحليل لكن شهادات التحليل السورية غير رقمية في حين شهادات التحليل المصرية رقمية.

الوزير قال إن المشكلة قائمة وهناك مباحثات وإجراءات لدراسة المشكلة ووضع إجراءات للمستقبل حتى لا تتكرر والأهم يجب معرفة ما الخطوات التي يجب على التاجر السوري عند تصديره لأي مادة مثل التفاح حتى يتم اتخاذ الإجراءات الإدارية أو التنظيمية حتى لا تتعرض البضائع لأي إشكاليات؟

وذكر الوزير أن الجانب المصري أكد أن جميع الكميات المصدرة من سورية إلى مصر تم دخولها باستثناء ٢٪ من الكميات المصدرة من التفاح تم رفضها باعتبارها مخالفة للشروط الصحية الموجودة لدى الجمهورية المصرية.

الهدف هو حل المشكلة القائمة ووضع الإجراءات الصحيحة للمستقبل وما الشهادات التي يجب أن تكون مرفقة مع البضائع حفاظاً على سمعة المنتج السوري وبالوقت نفسه الحفاظ على السوق المصرية كسوق جيدة للمنتجات السورية.

١٧ ألفاً سعر كيلو لحم العجل و٢٠ ألفاً كيلو لحم الغنم

كيف ينخفض استهلاك اللحوم وتزداد أسعارها؟

رئيس اللحامين: بسبب التهريب

رامز محفوظ

كشف رئيس جمعية اللحامين في دمشق وريفها أدمون قطيش في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن تهريب اللحوم إلى دول الجوار عاد وتنشط من جديد بعد أن انخفض خلال الفترة الماضية.

ولفت إلى أن كميات اللحوم الموجودة في السوق انخفضت حالياً نتيجة زيادة التهريب، مبيناً أن زيادته نتيجة الفارق الكبير حالياً في السعر بين السعر المحلي والسعر في دول الجوار.

وأشار إلى أن المهرّب يدفع حالياً زيادة على سعر العجل ٨٠٠ ألف ليرة للمربي، موضحاً أن كيلو العجل الحي اليوم بـ٦٦٠٠ ليرة والمهربون يدفعون زيادة أكثر من ٤٠٠ ليرة للمربي.

وأشار إلى أن أسعار اللحوم ارتفعت حالياً بنسبة ٢٠ بالمئة إذ أن كيلو لحم العجل المهرة في الأسواق حالياً بأكثر من ١٧ ألف ليرة وكيلو لحم الغنم بأكثر من ٢٠ ألف ليرة.

وعن تهريب الأغنام أكد قطيش أن تهريب الأغنام موجود وتنشط حالياً وكيلو الغنم الحي ارتفع نتيجة التهريب منذ نحو أسبوع من ٦٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد إلى ٧٣٠٠ ليرة.

وأوضح أن مربي اللحوم يخسرون حالياً وتكلفة التربية باتت مرتفعة جداً نتيجة غلاء الأعلاف وخصوصاً أن العجل أو الخروف في الشتاء لا يزيد وزنه نتيجة البرد بعكس الصيف، ولا يزيد وزنه بمقدار ما يتناول من الطعام لذا يصبح مصروفه زائداً.

وبين أن الدعم الحكومي لمربي الأغنام والعجول من الأعلاف موجود لكن كمية الأعلاف التي تعطى للمربين غير كافية ومن المفترض أن يتم إعطاء كل مربٍ ٤٠ بالمئة من حاجته من الأعلاف لكنه لا يحصل على هذه الكمية، فعلى سبيل المثال في حال كانت حاجة الخروف خلال دورة التربية ١٠ كيلو يجب أن يتم إعطاؤه ٤ كيلو علف لكن لا يتم الالتزام بهذا الأمر ولا يصل هذا الدعم كاملاً لكل المربين.

وأوضح أن الدعم الحكومي لمربي الأغنام والعجول من الأعلاف كانت نسبته سابقاً أقل من ٤٠ بالمئة.

وختم بالقول: إننا كحرفيين كنا نحصل على المازوت الصناعي لكن اليوم ليس موجوداً ولا يتم تزويدنا ولو بنسبة ١ بالمئة من حاجتنا، ومعظم المسالخ واللحامين لا يوجد عندهم مازوت وهذا الأمر يؤثر في أسعار اللحوم كذلك.